محك النظر
في المنطق

كتاب

محك النظر

في المنطق

للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد الغزالي

ضبطه وصححه الاستاذ الكبير

محمد بدر الدين النعساني

دار النهضة الحديثة

بيروت - لبنان

بيروت - ١٩٦٦

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام حجة الاسلام محمد بن محمد بن محمد الغزالي رحمة الله عليه احمد الله حمداً كثيراً متواتراً وان كان مع كثرته لا يقضي حق جلاله واشكره شكراً مديداً متظاهراً وان كان مع امتداده لا يوازي سحائب افضاله واتكل على فضله انه لا يكلف عبده من الحمد والشكر الا قدر استطاعته واستقلاله وصلى الله على محمد عبده ورسوله خير خلقه وعلى آله .

اما بعد ، فان صدق اقتضائك ايها الاخ في الدين حشرنا الله واياك في جملة المتحابين وفيَّـــةَ تحرير محك النظر والافتكار ليعصمك عن مكامن الغلط في اتمام مضايق الاعتبار قدمني غب الانقباض وبعث في نفسي داعية الانتهاض وحولني الى فن إطَّرحته بحكم السئامة والضجر . فعدت اليه معاودة من التفت الى ما هجر . وظل الالتفات الى ما هجر ثقيل . ولكن نفاسة المثمن بنفاسة المثمن كفيل . ولا ثمن الا ما ارجوه من بركة

دعائك . عند صدق رجائك. وذلك في خلواتك . عنـــد اعقاب صلواتك . فاني لم اتبـع فيما اقترحته هواك الا متقرباً الى رضاء الله تعالى برضاك ، فانا مقسم عليك بما تشاء من اخوة الدين ان لا تنساني في الدعاء وان تستشرك فيه من يعرفك من صلحاء الاصدقاء . فلم يبق الا دعوات اهل الصلاح . فقد انبأ الصادق المصدوق صلوات الله عليه ان الدعـاء . للمؤمن عدة وسلاح . فان لم يكن الدعاء هو المعول ، فعلى ماذا نتكل فالامرادّ . والخطب حدّ . والسفر طويل . والزاد قليل . والشأن خطير . والعمر قصير . وفي العمل تقصير . والبضاعة مزجاة . والحاضر من النقد زيف والناقد بصير . ولكن الجود غزير . والرب قدير . وفضل الله بالشمول جدير فان اقال عثراتنا بدعاء مسلم واحـــد فما ذلك على الله بعسير . وها انا مقترح عليك ان تقول في دعائك اللهم اره الحق حقاً وارزقه اتباعه . وأره الباطل باطلاً وارزقه اجتنابه . وما احوج الى هذا من ركب متن الخطر في الارتفاع عن حضيض التقليد مع سلامة مغبّته الى يفاع الاطلاع . والاستبصار مع خطر عاقبته وتفاقم غائلته فان لم يره الحق حقاً كان نظره كله هباء وان لم يوفقـه للعمل بما علمه كان جهده كله عناء وكان علمه للجهل اناء وطاعته مع العصيان سواء فنعوذ بالله من سقطة ما منها بعثة ومن مهواة ما لها مرقاة واعلم ان ما سمت اليـه

همتك . وطمحت نحوه عينك ان استوفيته لك فبحر عميق وعمقه بعيد فاقنع في الحال بما تيسر وارض في الوقت بما حضر وان كانت غرفة من بحر وصبابة من تيار وخذها عجالة من مستوفز ولمعة من بارق وقبساً من مجتاز ونبذة من طارق واكتف بما سمحت به القريحة على ارتجالها . وعنت التشاغل به النفس مع ارتحالها . وتحقق اني جامع لك مع الايجاز من النكت النفيسة زبدة محضها وصفوة محضها ومشير الى جمل اذا اخذ التوفيق ضبعك واحال الى استدرار فرائده واستخراج ودائعه وبدائعه فهمك وطبعك احتويت به على ما انتخيت واستوليت على ما ابتغيت والله تعالى يعصم اقوالنا عما يراه بكمال علمه خطاء وخلفاً ويوفقنا بقربنا اليه زلفى بمنه وفضله .

مقدمة

بحصر مقصود الكتاب
وترتيب أقسامه

اعلم انك ان التمست شرط القياس الصحيح والحد الصحيح والتنبيه على مثارات الغلط فيها وقفت للجمع بين الامرين فانها رباط العلوم كلها فان العلوم ادراك الذوات المفردة كعلمك بمعنى الجسم والحركة والعالم والحادث والقديم وسائر المفردات وادراك نسبة هذه المفردات بعضها الى البعض بالنفي والاثبات فانك تعلم اولاً معنى لفظ العالم وهو امر مفرد ومعنى لفظ الحادث ومعنى لفظ القديم وهما ايضاً امران مفردان ثم تنسب مفرداً الى مفرد بالنفي فتقول ليس العالم قديماً وتنسب الحادث اليه بالاثبات فتقول العالم حادث والضرب الاخير هو الذي يتطرق اليه التكذيب والتصديق فاما الاول فلا يدخله تصديق وتكذيب اذ يستحيل التصديق والتكذيب في المفردات بل انما يتطرق ذلك الى المختبر ولا ينتظم خبر الا بمفردين موصوف ووصف فاذا نسب الوصف الى الموصوف بنفي او اثبات فلا بأس ان يصطلح

على التعبير عن هذين الضربين بعبارتين مختلفتين فـــان حق الامور المختلفة ان تختلف الفاظها اذ الالفاظ مثل المعاني فحقها ان يحاذي بها المعنى ، فلنسم الاول معرفة ولنسم الثاني علماً (متناسين) فيـــه بقول النحاة ان المعرفة تتعدى الى مفعول واحد ، اذ تقول عرفت زيـــداً والظن يتعدى الى مفعولين ، اذ تقول ظننت زيداً عالماً والعلم ايضـــاً يتعدى الى مفعولين فتقول علمت زيداً عدلاً فهو من باب الظن لا من باب المعرفة هذا هو الوضع اللغوي وان كانت عبـــارة اهل النظر بهما تخالفه في استعمال احدهما بدلاً عن الآخر . فاذا استقر هـــذا الاصطلاح فنقول الادراكات المعلومة تنحصر في المعرفة والعلم وكل علم يتطرق اليه التصديق فمن ضرورته ان تتقدم عليه معرفتان فان من لا يعلم المفرد كيف يعلم المركب ومن لا يفهم معنى العـــالم ومعنى الحادث كيف يعلم أن العالم حادث، والمعرفة قسمان اولى وهو الذي لا يطلب بالبحث كالمفردات المـــدركة بالحس ومطلوب وهو الذي يدل اسمه منه على امر جملي غير مفصل فيطلب تفصيله وكذلك العلم ينقسم الى اولي والى مطلوب .

فالمطلوب من المعرفة لا يقتنص الا بالحـــد والمطلوب من العلم الذي يتطرق اليه التصديق او التكذيب لا يقتنص الا بالحجة

والبرهان وهو القياس وكأن طالب القياس والحد طالب الآلة التي بها تقتنص العلوم والمعارف كلها فليكن كتابنـــا قسمين قسم هو محل القياس وقسم هو محل الحد .

القول في شروط القياس

اعلم ان القياس عبارة عن اقاويل مخصومة الفت تأليفاً مخصوصاً ونظمت نظماً مخصوصاً بشرط مخصوص يلزم منـــه رأي هو مطلوب الناظر والخلل يدخل عليه تارة من الاقاويل التي هي مقدمات القياس اذ تكون خالية عن شروطها واخرى من كيفية الترتيب والنظم وان كانت المقدمات صحيحة يقينية ومرة منهما جميعاً ومثاله في المحسوس البيت المبني فانه امر مركب تارة يختل بسبب في هيئة التأْليف بان تكون الحيطان معوجة والسقف منخفضاً الى موضع قريب من الأرض فيكون فاسداً من حيث الصورة، وان كانت الاحجار والجذوع وسائر الآلات صحيحة، وتارة يكون البيت صحيح الصورة في تربيعها ووضع حيطانها وسقفها ، ولكن يكون الاختلال من رخاوة في الجذوع وتشعث في اللبنات بهذا حكم القياس والحد وكل امر مركب فان الخلل فيه اما ان يكون في هيئة تركيبه واما ان يكون في الاصل الذي يرد عليـــه

التركيب، كالثوب في القميص والخشب في الكرسي واللبن في الحائط والجذوع في السقف وكما ان من يريد بناء بيت بعيد من الخلل يفتقر الى ان يعد الآلات المفردة أولاً كالجذوع واللبن والطين ثم اذا اراد اللبن، يفتقر الى اعداد مفرداته وهو الماء والتراب والقالب الذي فيه يضرب، فيبتدىء اولاً بالاجزاء المفردة فيركبها ثم يركب المركب وهكذا الى آخر العمل. فكذلك طالب القياس ينبغي ان ينظر في نظم القياس وفي صورته وفي الأمر الذي يضع الترتيب والنظم فيه وهي المقدمات واقل ما ينتظم منه قياس مقدمتان اعني علمين يتطرق اليهما التصديق والتكذيب واقل ما تحصل منه مقدمة معرفتان توضع احداهما مخبراً عنه والاخرى خبراً او وصفاً فقد انقسم القياس الى مقدمتين وانقسمت كل مقدمة الى معرفتين تنسب احداهما الى الاخرى وكل مفرد فهو معنى ويُدل عليه لا محالة بلفظ فيجب ضرورة ان ينظر في المعاني المفردة واقسامها وفي الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها ثم اذا فهما اللفظ مفرداً والمعنى مفرداً الفنا معنيين وجعلناهما مقدمة وننظر في حكم المقدمة وشرطها ثم نجمع مقدمتين فنصوغ منهما قياساً وننظر في كيفية الصياغة الصحيحة وكل من اراد ان يعرف القياس بغير هذا الطريق فقد طمع في محال وكان كمن طمع في ان يكتب

الخطوط المنظومة وهو لا يحسن كتبة الكلمات أو يطمع ن يكتب الكلمات وهو لا يحسن كتبة الحروف المفردة ، وهكذا القول في كل مركب فان اجزاء المركب تتقدم على المركب بالضرورة حتى لا يوصف الله تعالى بالقدرة على خلق العالم المركب دون الأحاد كما لا يوصف بالقدرة على تعليم كتبة الخطوط المنظومة دون تعليم الكلمات والحروف ، فهذه الصورة ينبغي ان تشمل كلامنا .

فالقياس على ثلاثة فنون : الفن الأول في السوابق وهو النظر في الألفاظ ثم في المعاني ثم في تأليف مفردات المعاني الى ان تصير علماً تصديقياً يصلح ان يجعل مقدمة .

الفن الثاني النظر في كيفية تأليف المقدمات لينصاغ منها صحيح النظم وهو في المقاصد فان ما قبله استعداد له ويشتمل هذا الفن على مدارك العلوم اليقينية الأولية التي منها التأليف ونسبتها الى القياس نسبة الثوب الى القميص .

الفن الثالث في لواحق ينعطف عليها بالكشف عند الفراغ منها تبتدىء بالنظر في الحدود وشروطها .

الفن الأول في السوابق وفيه ثلاثة فصول

فصل في الألفاظ وفصل في المعاني وفصل في تأليف المعاني حتى تصير علماً يتطرق اليه التصديق والتكذيب .

الفصل الأول
في دلالة الألفاظ على المعاني

اعلم وفقك الله ان الكلام في هذا الفن يطول ولكن لا اتعرض لما اظنك مستقلاً بادراكه من نفسك واقتصر على التنبيه على تقسيمات تثور من اهمالها اغاليط كثيرة .

القسم الأول — ان دلالة اللفظ على المعنى ينحصر في ثلاثة اوجه وهي المطابقة والتضامن والالتزام . فان لفظة البيت تدل على معنى البيت بطريق المطابقة وتدل على السقف وحده بطريق التضمن فان البيت يتضمن السقف لأن البيت عبارة عن السقف والجدران . وكما يدل على لفظ الفرس على الجسم ، اذ لا فرس الا وهو جسم ، اذ وجدنا الجسمية في الفرسية مهما قلنا فرس فلنصطلح على تسمية هذا الوجه تضمناً وعلى تسمية الوجه الأول مطابقة .

واما طريق الالتزام

فهو كدلالة لفظ السقف على الحائط فانه غير موضوع للحائط . وضع لفظ الحائط حتى تكون مطابقاً له ولا يتضمن ، اذ ليس الحائط جزء من السقف كما كان السقف جزء من نفس البيت ، وكما كان الحائط جزء من نفس البيت لكنه كالرفيق الملازم الخارج من ذات السقف الذي لا ينفك السقف عنه فدلالته على نمط آخر فلنخترع له لفظاً آخر وهو الالتزام والا ستتبـــاع واياك ان تستعمل في نظر العقل من الألفاظ ما يدل بطريق الالتزام او تمكن خصمك بل اقتصر على مـــا يدل بطريق المطابقة او التضمن فان الدلالة بطريق الالتزام لا تنحصر في حد، اذ الحائط يلزم السقف والاس يلزم الحائط والأرض تلزم الأسى ويتداعى هذا الى غير نهاية .

القسم الثاني ـــ ان اللفظ بالإضافـــة الى خصوص المعنى وشموله ينقسم الى لفظ يدل على عين واحدة نسميه معيناً والى ما يدل على اشياء

كثيرة تتفق في معنى واحد نسميه مطلقاً ، مثال الأول قولك زيد وهذا الفرس وهذه الشجرة فانه لا يدل الا على شخص معين . وكذلك قولك هذا السواد وهذه الحركة ، وحده انه اللفظ المعين الذي لا يمكن ان يكون مفهومه الا ذلك الواحد بعينه ، فان قصد اشتراك غيره فيه منع نفس مفهوم اللفظ منه واما المطلق فهو الذي لا يمنع نفس مفهوم اللفظ من وقوع اللفظ من الاشتراك ، كقولك السواد والحركة والانسان وبالجملة الاسم المفرد في لغة العرب اذا ادخل عليه الألف واللام كان لاستغراق الجنس وقد يسمى لفظاً عاماً ويقال الألف واللام للعموم (فان قيل) كيف يستقيم هذا ومن يقول الإله او الشمس او الأرض فقد ادخل الألف واللام ولا يدل اللفظ الا على وجود معين خاص لا شركة فيه .

فاعلم ان هذا الوهم غلط فان امتناع الشركة ها هنا ليس لنفس اللفظ بل الذي وضع اللغة لو جوّز في الآلهة عدداً لكان يري هذا اللفظ عاماً في الآلهة فحيث امتنع الشمول لم يكن لوضع اللفظ بل استحالة وجود إله ثان . فلم يكن المانع نفس مفهوم اللفظ بل المانع في الشمس ان الشمس في الوجود واحدة فان فرضنا عوالم وفي كل واحد شمس وارض كان قولنا الشمس والأرض شاملاً للكل فتأمل

هذا فان من قدم له في جملة الأمور النظرؤ ولا يفرق بين قوله السواد وبين قوله الشمس وبين قوله هذه الشمس عظم شهوة في النظريات من حيث لا يدري .

القسم الثالث — ان الألفاظ المتعددة بالاضافة الى المسميات المتعددة على اربعة منازل فلنخترع لها اربعة الفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشتركة ، اما المترادفة فنعني بها الألفاظ المختلفة في الصيغة المتواردة على مسمى واحد كالخمر والعقار والليث والأسد والسهم والنشاب . وبالجملة كل اسمين عبرت بهما عن معنى واحد فهما مترادفان. واما المتباينة ونعني بها الأسامي المختلفة المعاني كالسواد والقدرة والأسد والمفتاح والسماء والشجر والأرض وسائر الأسامي وهي الأكثر . واما المتواطئة فهي الأسامي التي تطلق على اشياء متغايرة بالعدد ولكنها متفقة بالمعنى الذي وضع له كاسم الرجل فانه يطلق على زيد وعمرو وبكر وخالد وكاسم الجسم فانه يطلق على الإنسان والسماء والأرض لاشتراك هذه الأعيان في معنى الجسمية التي وضع بازائها فكل اسم مطلق ليس بمعين كما سبق ، فانه يطلق على آحاد مسمياته الكثيرة بطريق التواطىء فاسم اللون للبياض والسواد بطريق التواطىء فانها متفقة في المعنى الذي سمى به اللون لوناً وليس بطريق الاشتراك

البتة . واما المشتركة فهي الأسامي التي تطلق على مسميات مختلفة لا تشترك بالحد والحقيقة كاسم العين للعضو الباصر وللميزان وللموضع الذي ينفجر منه الماء وهي العين الفوّارة وللذهب والشمس وكاسم المشتري لقابل عقد البيع والكوكب الذي هو في السماء المعدود عند المنجمين من السعود. ولقد ثار من التباس المشتركة بالمتواطئة غلط كثير في العقليات حتى ظن جماعة من ضعفاء العقول ان السواد لا يشارك البياض في اللونية الا من الاسم وان ذلك كمشاركة الذهب للحدقة الباصرة في اسم العين وكمشاركة قابل البيع للكوكب في اسم المشتري .

وبالجملة الاهتمام بتمييز المشتركة عن المتواطئة مهم . فلنزد له شرطاً ونقول الاسم المشترك قد يدل على المختلفين كما ذكرنا . وقد يدل على المتضادين ولا شركة بينهما البتة كالجليل للحقير ، والخطير او الناهل للعطشان والريان والجون للاسود والأبيض والقرء للطهر والحيض وايضاً مشترك قد يكون مشككاً قريب الشبه من المتواطىء ويعسر الفرق على الذهن وان كان في غاية الصفاء . ولنسم ذلك متشابهاً وذلك مثل اسم النور الواقع على الضوء الذي يدرك بحاسة البصر من الشمس والنار والواقع

على العقل الذي به يهتدي في الغوامض ولا مشاركة بين حقيقة ذات العقل والضوء الا كمشاركة السماء للانسان في كونه جسماً اذ الجسمية فيهما لا تختلف البتة مع انه ذاتي لهما ويقرب من لفظ النور لفظ الحي على النبات والحيوان فانه بالإشتراك المحض اذ يراد به من النبات المعنى الذي به نماؤه ويراد به من الحيوان المعنى الذي يحس بـه ويتحرك بالارادة واطلاقه على الباري جلَّ وعلا . اذا تأملت عرفت بانه لوجه ثالث يخالف الأمرين جميعاً . وامثال هذه ينابيع الأغاليط وساشرحه زيادة شرح في اللواحق عند حصر مدارك الغلط في القياس .

مغلطة اخرى قد تلتبس المتباينة بالمترادفة وذلك مهما اطلقت أسامي مختلفة على شيء ولكن باعتبارات مختلفة ربما ظن انها مترادفة كالسيف والمهند والصارم . فان المهند يدل على السيف مع زيادة نسبة الى الهند يخالف اذا مفومه مفهوم السيف والصارم . والصارم يُدل على السيف مع صفة الحدة والقطع لا كالليث والأسد . فان ثبت ان الليث يدل على صفة ليست في الأسد التحق بالمتباينة ولم يكن مع المترادفة . وهذا كما انا في اصطلاحاتنا النظرية نفتكر الى تبديل الأسامي على شيء واحد عند تبديل اعتباراته ، كما اننا